الاميركية التابعة لوزارات الدفاع والخارجية والحكومة الاميركية. كما لا يعطي الكثير من الدراسات توصيفاً محدّداً لهذه المجالات الثلاثة في الحقل الاعلامي، ولا عن مجال خاص لنفوذ صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية عبر الصحفيين والكتاب والمديرين في وسائط اعلامية غير مملوكة من قبل الصهيونيين، بل من قبل الاحتكارات التابعة للمجموعات الانكلو ـ سكسونية الاميركية، أو العائدة لاحتكاريين من الديانة المسيحية[١٧].

ويخلط غالبية الابحاث بين وسائط الاعلام الاميركية وبين وسائط الاعلام الصهيونية الاميركية من غير تلك التي تصدرها المنظّمات الصهيونية، فيشير الى ما هو مشترك بينهما من دون الافصاح عمّا هو صهيوني بالمعنى الحرفي، وما هو اميركي وليس بصهيوني. وينحو غالبية الدراسات العربية هذا المنحى. فعلى سبيل المثال، أورد احد البحوث الذي تناول عينة من تقارير صحف: نيويورك تايمز، يو.اس.نيوز اند وورلد ريبورت، نيشين، نيوريببلك، نيوزويك وتايم، خلال الاعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وكانت النسبة المئوية في التقارير المؤيدة لاسرائيل ٦٢,٧ بالمئة والتي ضد العرب ٣٩ بالمئة، والمؤيدة للعرب ٧,٤ بالمئة، والتي ضد اسرائيل ٥,٣ بالمئة[١٨]. لكن البحث لم يتطرق الى علاقة هذه الصحف والمجلات بالصهيونيين الاميركيين، واعتبرها اميركية وحسب. وينطبق الامر عينه على دراسة أخرى قدمت جرداً ممتازاً لاتجاهات الصحف والمجلات الاميركية الرئيسة بصدد المواقف من: العرب، اسرائيل، مصر، سوريا، والعناصر المتعلّقة بذلك[١٩]. لكن، أيضاً، دون الاشارة الى مَنْ يملك هذه الصحف والمجلات.

ويبدو ان الابحاث والدراسات، في مجملها، حملت الكثير من وجهات النظر التي تؤكد الامر البديهي، وهو تحيّز وسائط الاعلام الاميركية لصالح اسرائيل وضد العرب. لكن دون الافادة بشيء عن القاعدة المادية التي تسند مواقف هذه الاجهزة الاعلامية. ولاشباع الفرضية التي ينطلق منها هذا البحث سوف نتناول بنية الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية من خلال تسليط الأضواء على القاعدتين؛ الاقتصادية، والسياسية التنظيمية، للاعلام الصهيوني هناك.

القاعدة الاقتصادية

بلغ عدد اليهود الاميركيين، حسب احصاء العام ١٩٧٩، ٦,٥ مليون نسمة، أي ما نسبته ٣ بالمئة من سكان الولايات المتحدة الاميركية[٢٠]. لكنهم يمتلكون قوة اقتصادية تفوق بكثير قوة أيّة مجموعة عرقية أو طائفية. فالصهيونيون في الولايات المتحدة الاميركية يملكون حوالى ٢٣ بالمئة من مجمل الرأسمال الاميركي، ويخرج من بين صفوفهم ٢٠ بالمئة من مجمل اصحاب الملايين الاميركيين[٢١]. ويأتي تسلسل الكتلة الاقتصادية الصهيونية في المرتبة الثالثة بعد كتلتي فورد ومورغان. ويتركز النشاط الاقتصادي الصهيوني في ملكية شركات الاستثمار المصرفي. ويعتبر «وول ستريت» كناية عن القوة الاقتصادية لهم. وأهمية تركيز الثروة في هذا القطاع تنبع من كون الرأسمال المالي، جسراً موصلاً بين الاحتكارات الكبرى والشركات الاصغر، لأنها تتحكم بالآلية المالية، وتوفّر السيولة النقدية للاحتكارات والشركات الاصغر، ليس في الولايات المتحدة الاميركية وحسب، بل في العالم الرأسمالي بمجمله[٢٢].

تسيطر كتلة «وول ستريت» الصهيونية على ٦١ شركة اميركية كبرى تعمل في قطاعات الصناعات الكهربائية، والآلكترونية، وانتاج الطائرات، والمواد الغذائية، والشركات التجارية، وقطاع الصناعات المعدنية، وشركات الخطوط الجوية، وصناعة النفط والصناعات الكيميائية، وصناعات معدنية تحويلية وصناعات معدنية غير حديدية، وانتاج الاسلحة والسيارات، وشركات التلفزة والراديو،